

أدلة القياس (القرآن الكريم - الحديث النبوي الشريف-الشعر والنثر)

أ/ قطاف

تستند أدلة القياس بشكل عام على المرويات، التي هي عند النحاة:

✓ القرآن الكريم

✓ الحديث النبوي الشريف

✓ الشعر

✓ النثر (بما في ذلك لغة الحديث اليومي والأمثال وغيرها)

والمرويات بشكل عام نوعان: شعر ونثر. والمرويات النثرية: القرآن والحديث والنثر الأدبي.

1-القرآن الكريم:

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الفصحاء الأثبات من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم. فهو النص العربي الصحيح المتواتر*المُجمع على تلاوته بالطرق التي وصل بها إلينا في الأداء والحركات والسكّات. ولم تعتنِ أمة بنص ما كما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم. القرآن، إذن، هو الأصل في الاستشهاد، وهو دعامة المصادر الأخرى من شعر ونثر. وقد أدرك النحاة هذا، فهو أسبق في موطن الاستشهاد من الشعر، وكذا في بناء القاعدة.

* أي تواتر عليها القدم أو الرواة، بحيث تخلو من التحريف أو الكذب، سواء أكانت القراءات السبع أو العشر. فالقراء ثقة. وهم السبعة الأشهر الذين نقلت عنهم قراءة القرآن الكريم، وما اختلفوا إلا في بعض الموارد. وهم: عبد الله بن عامر الشامي، ابن كثير المكي، عاصم بن بهدلة الكوفي، أبو عمرو البصري، حمزة الكوفي، نافع المدني، الكسائي الكوفي. ولعلنا نذكر هنا أمثلة عن الاختلافات القرآنية: -اختلاف اللفظ واختلاف المعنى: مَلِكٌ وَمَلِكٌ، في سورة الفاتحة.

-اختلاف في اللفظ دون تأثر المعنى: فهناك من يقول الصراط، وهناك من يقول السراط، وهناك من يقول الزراط (وهذه شاذة).

-اختلاف في الحركات يغير المعنى: بما يُكذَّبون وبما يكذبون. فالأولى يُكذَّبُ غيره، والثانية يكذب هو.

-اختلاف في الحركات لا يغير المعنى: أتوا أَكُلُّها وأتوا أَكُلَّها.

ولذلك ليس ثمة خلاف في حجية النصوص القرآنية. كما انه ليس هناك خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة، الواصلة إلينا بالسند الصحيح. أما طرقها المختلفة في الأداء فهي مروية عن الصحابة والتابعين، وهم جميعا ممن يُحتج بكلامهم العادي، فكيف بقراءاتهم، التي تحروا ضبطها كما سمعوها من الرسول صلى الله عليه وسلم. ولا ننسى بعد ذلك أنّ أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم بالأساس أئمة في اللغة والنحو أيضا.

وقد جرى عُرّف العلماء الاحتجاج برواياته على حد سواء، متواترة أو آحاد* أو شاذة. فحتى القراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة إنما يُحتجُّ بها في اللغة والنحو. فهي أقوى سندا وأصحّ نقلا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن. وهذا لأن روايتها كانوا الأعلون عربا الأسلم سليقة، تُبنى على أقوالهم قواعد العربية.

وقد اشترطوا في القراءة شروطا، هي:

- صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- موافقتها رسم المصحف المُجمَع عليه.
- موافقتها وجهها من الوجوه العربية.

والقراءة الشاذة قد تخالف شرطا أو شرطين مما ذكرنا. فلا يُصلى بها، لكن يُحتجُّ بها، فبخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا يؤثر في صحة بناء القواعد عليها.

2- الحديث النبوي الشريف:

سكت كثير من النحاة عن الاستشهاد بالحديث النبوي، وهذا بسبب جواز الرواية بالمعنى، وكذا كثرة وقوع اللحن في الأحاديث، باعتبار أنّ أكثر الرواة كانوا من غير العرب.

على أنّ فريقا آخر كان يخطأ هذا التعليل، بدليل أنّ النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وأن لا إشكال في تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به. وأمّا

* الآحاد: قد تروى الأحاديث عن صحابي واحد، وهذا لا يؤخذ به كثيرا، ومن العلماء من لم يشترط. مثلا حديث: (إنما الأعمال بالنيات). قيل رواه عمر بن الخطاب فقط. وقراءة الآحاد ليست فيها صحة السند الموجودة في التواتر.

ادعاء وقوع اللحن في الحديث فباطل ، لأنّ ذلك يمكن أن يتخرد على وجه من الوجوه النحوية الصحيحة، أو يتخرج على لغة عربية غير مشهورة.

والقول بأنّ في رواية الحديث أعاجم فهو قول لا يُعتدُّ به، لأنّ ذلك يُقال في رواية الشعر والنثر اللذين يُحتج بهما فإنّ فيهم الكثير من الأعاجم. ثمّ إنه ينبغي الحكم على كل حديث على حدة. وكذا تتبع مرويات الراوي إن كان مخالفا في أغلب مروياته لظاهر الإعراب أم لا. فلربما عجمي واحد أفصح من ألف عربي. ولنا في سيبويه خير مثال!

3-النثر:

النثر قسمان؛

✓ قسم مقطوع بحجّيته عند النحاة، وهو الذي قيلَ في فترة زمنية محددة محددة

بقراءة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده.

✓ قسم قيلَ بعد عصر الاحتجاج. وهو قسمان؛ الأول إما أن يكون منقولاً عن أهل

البادية أو منقولاً عن أهل الحضرة، فالمنقول من أهل البادية يُستشهد به، وما نُقل عن

أهل الحضرة فلا يُحتج به، حيث اصطلح عليه "كلام المولدين".

4-الشعر:

كان العلماء فيه أكثر دقة، وقسموه أيضاً إلى قسمين؛

✓ الأول يمتد إلى أوائل الدولة العباسية، ويقسمون الشعراء فيه إلى ثلاثة أقسام: شعراء

الجاهلية، وشعراء الإسلام، والشعراء المخضرمين. وعند الجمهور كلامهم حجة يُستشهد به.

✓ الثاني ما قيلَ بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وتختلف تسميات الشعراء فيه، ويغلب

عليهم اسم الشعراء المولدين أو المحدثين (وعلى رأسهم بشار بن برد). وفي شعراء هذه الطبقة

اختلاف كبير حول مدى حجّية الاحتجاج بشعرهم.

أما نقد مصادر المادة فقد استندَ إلى أس واضحة، هي:

✓ تحديد القبائل التي يُسمعُ منها، فليست كل القبائل العربية سواء.

✓ عدالة الناقل للمادة اللغوية.

✓ اتصال السند.

أما نقد المادة اللغوية فقد قُسم إلى:

✓ نقد خارجي للنصوص أي الاهتمام بدراسة السند أو الإسناد.

✓ نقد داخلي اعتمد على:

-مدى شيوع الظواهر الصوتية التي تحملها النصوص.

- مدى شيوع الظواهر التركيبية التي تحملها النصوص.